الفصل العاشر

المقاومة
خوض المعركة ضد مقاتلى الأوف شور الأيديولوچيين

فى أبريل عام ١٩٩٨، أدلت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وهى نادٍ للبلاد الغنية يضم أهم الملاذات القضائية التى تتسم بالسرية، باعترافٍ يثير الدهشة: الملاذات الضريبية تتسبب فى أضرار كبيرة. اعترف تقرير صادر عن تلك المنظمة بأن الملاذات الضريبية والأنشطة المرتبطة بها «تعمل على تآكل أسس البلدان الأخرى، وتشويه نماذج التجارة والاستثمار، وتقويض العدالة والحياد وكذلك تآكل التقبل الاجتماعى العريض لنظام الضرائب بعامة. يعمل هذا التنافس الضريبى الضار على تقليص الرفاه الاجتماعى وتقويض ثقة دافعى الضرائب فى نزاهة الأنظمة الضريبية». ليس الأوف شور مكانا ونظاما وعملية فقط، بل هو أيضا مجموعة من الأطروحات الفكرية. كان مشروع منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الجديد أول هجوم فكرى على الاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية فى تاريخ العالم. وقتئذ، كانت ثمة احتجاجات واسعة النطاق ضد الشرور الواضحة للكوكبة وركز المشاركون فى حملات الاحتجاج كثيرا من أطروحاتهم على التجارة، لكنهم كادوا يُغفلون الأوف شور تماما. كادت مبادرة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والتى تضمنت كثيرا من النقاشات المُحيِّرة عن الضرائب الدولية، ألا يظهر لها أثر على أجندات المحتجين.

كان قد سُمِح لذلك التقرير بالظهور لأسباب عدة. كانت الأدلة قد أصبح من المستحيل إغفالها. غدا استخدام الملاذات الضريبية «واسع النطاق، وتزايد معدّل استخدامه أسيًا» ثانيا، استهدف التقرير فى غالبيته الجزر الكاريبية والتى لم تكن أعضاءً فى منظمة التعاون وأغفل دور البلدان الأعضاء فى المنظمة. أيضا، عملت عدة بلدان من أعضاء المنظمة، والتى لم تكن ملاذات ضريبية. جاهدة، على الدفع قدما بالتقرير. بيد أنه كان ثمة سبب مهم آخر لتمرير التقرير: لم تكن الملاذات الضريبية تبالى بالكيانات بين/ الحكومية الكبيرة، بدرجة أنه، وعلى الرغم من أن المنظمة ظلت تلوّح بالتقرير لمدة عامين، فلم يولهِ أحد من الأوف شور اهتماما كافيا للقيام بمحاولات جادة لمنع ظهوره.

كان چون كريستنسن موجودا بچرسى لدى نشر التقرير. قال «لم يأخذه أحد

تقريبا، باستثنائى أنا، على محمل الجد. كان المصرفيون يتساءلون عمن تكون تلك المنظمة، وعما إن كانت تنظيما للجمارك».

كان لدانييل چيه. ميتشل، من مؤسسة هريتدچ اليمينية بواشنطون، والذى كان أحد الداعمين المفوّهين للاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية، كان له رد فعل مماثل إزاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والتى تتخذ من باريس مقرا لها، حيث قال إنه اعتقد أنهم مجرد مجموعة من الاشتراكيين الأوروبيين المجانين. وعلى الرغم من ذلك قرر ميتشل كتابة بعض التعليقات لهريتدج فاونديشن عن التقرير ورأى أن له أهمية. احتوى تقرير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التالى لعام ٢٠٠٠ قنبلة مُعدَّة للتفجير: قائمة سوداء من خمسة وثلاثين اختصاصا قضائيا يتسم بالسرية، وتحذيرا باتخاذ «إجراءات دفاعية» ضد الملاذات التى لا تُصلِح أوضاعها. أما الأكثر إنذارا بالنسبة لميتشل، فلم يكن «الاشتراكيون الأوروبيون» هم

وحدهم من دعموا إجراءات منظمة التعاون، بل دعمتها أيضا إدارة بيل كلينتون.

قال ميتشل فى حوار أُجرِى معه بواشنطون «لقد أُخذنا على حين غرّة منّا. إن هريتدج مركز أبحاث ودراسات شامل لا يركز على أمر واحد فقط. اعتقدتُ أنه يجب تشكيل مجموعة لمواجهة ذلك».

ثم قام بالاتفاق مع صديقه أندرو قوينلان وڤيرونيك دو راجبى لتشكيل هيئة صغيرة اسمها «مركز الحرية والازدهار CF&P» مع مجموعة فرعية اسمها الائتلاف من أجل التنامى الضريبى بهدف حماية «قضية التنافس الضريبى». اتخذوا معهد كايتو[1]، وهو معهد أبحاث ودراسات يمينى للسوق الحر، ذو تمويل جيد بواشنطون، مقرا لهم.

كانت المشاعر المعادية للضرائب سائدة وقتئذ. كان ويليام روث، السناتور عن ولاية دلاوير، يثير الزوابع ضد مصلحة الإيرادات الداخلية (IRS) بالولايات المتحدة من منطلق استراتيجية معلنة للحزب الجمهورى من أجل «انتزاع قانون الضرائب الراهن من جذوره والإلقاء به بعيدا بحيث لا ينمو مرة أخرى». فى أداء مسرحى سياسى فاعل، أتى روث، وكان داعما لتخفيض الضرائب على الأثرياء بدرجة الهوس؛ بمندوبى IRS للإدلاء بشهاداتهم فى جلسات استماع وهم واقفون وراء ستُر مع تغيير أصواتهم إلكترونياً، كحال أعضاء التنظيمات الإجرامية لدى ظهورهم فى البرامج التليفزيونية. روى أناسه، أثناء جلسات الاستماع، قصصا عن مندوبى IRS وهم يرتدون چاكتيات مضادة للرصاص ويقتحمون المنازل ويجبرون الفتيات المراهقات على تغيير ملابسهن و البنادق مصوبة إليهن. لم يُمنحَ مندوبو IRS حق الرد وكانت غالبية المزاعم زائفة. أيضا، أرسَل روث وابلا من الإيميلات إلى السياسيين عن تقارير منظمة التعاون، وكتب افتتاحيات تبعث الرعب فى الصحف القومية بعناوين مثيرة ووجه الإهانات علنا إلى منظمة التعاون. وهكذا بدأت الأعمال العدائية فى أول معركة أفكار أوف شور عالمية كبيرة.

---

(١) جميع تلك التنظيمات يهودية صهيونية [الترجمة]

يبدو من الملائم، من أجل فهم الأسس الفكرية لأنشطة الأوف شور، المالية أن تبدأ بدانييل چيه. ميتشل أحد أكثر المدافعين عن الاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية نشاطا وصخبا، وهو شخصية تتميز بالدفء والسحر الشخصى. يذكر موقعه الإلكترونى أن الأوبزرڤر، صحيفة يسار الوسط البريطانية أسمته «الكاهن الأعظم للضرائب القليلة والتحرر الاقتصادى» واعتبر هذا إطراء ما بعده إطراء.

انبثق عالم ميتشل للتنافس الضريبى المفيد عن ورقة بحثية كتبها عام ١٩٥٦ الاقتصادى تشارلس تايبوت تفحص فيها ما يحدث [نظريا فقط] حينما تكون الأسواق كاملة مكتملة، وحينما يهرب المواطنون الأحرار زارافات ووحدانا من أحد الاختصاصات القضائية إلى اختصاص آخر بمجرد ظهور مفتش الضرائب. وبالطبع، فإن العالم لا يعمل وفق هذا النهج، بيد أن دعاة التحرر والمدافعين عن التنافس الضريبى قاموا بمطٍّ أفكار تايبوت مثل الأستيك من أجل إقامة درعٍ فكرى يحمى الملاذات الضريبية.

بدأ اهتمام ميتشل الجاد بالسياسة أثناء فترة رئاسة ريجان، حينما تخرج فى جامعة چورچ مايسون وهو منبهر بالاقتصاديين المحافظين من أمثال چيمس بيوكانان وڤرنون سميث، اللذين كانا قد قاما بتفحص فرع من علم الاقتصاد يسمى نظرية الاختيار العام، التى ترفض فكرة أن يقوم السياسيون بالعمل نيابة عن الأشخاص والمجتمعات، وتنظر إليهم بدلا من ذلك على أنهم أفراد ذوو مصالح ذاتية. تعاشقت نظرة أتباع تلك النظرية التى لا تحابى الحكومة مع نظرة ميتشل التحررية البازغة وإعجابه بريجان. قبل التحاقه بهريتدج، عمل ضمن فريق السناتور الجمهورى بوب پاكوود، ثم مع فريق بوش/ كويل الانتقالى. كانت رؤيته تقوم على أساس عالمٍ يقلَّص فيه ماتقوم به الحكومة إلى أدوار أساسية مثل توفير الأمن، وترك الباقى للسوق. قال «إننى أتخيل أن يكون نصيب الحكومة ٥٪ فقط من إجمالى الناتج المحلى (كان هذا طموحا مبالغا فيه حيث إن حكومات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحصل فى الوقت الراهن على إيرادات ضريبية توازى ما بين ٣٠٪ إلى ٥٠٪ من مجمل الناتج المحلى».

يتخصص ميتشل فى اللجوء إلى لهجة محسوبة تُظهر فيها دهشته وعدم تصديقه لدى مناقشته لأناس أو أفكار يُكنّ لهم الازدراء. ويضبط إيقاعات صوته بعناية بحيث يبدو منطقيا جدا لسامعيه. فيديوهاته على الإنترنت قصيرة وواضحة وصادمة، تتناثر فيها الحِكَم التقليدية ومعها استخدام متواتر لمفردات مثل «الحرية» و«التحرر»، وتعليقات ساخرة على خصومه ويجعل من «البيروقراطيين الدوليين» و«الحكومات التى تتدخل»، والأوربيين وعلى رأسهم الفرنسيون، بعابع وغيلان – وينطق أسماءها بلهجة رعب مسرحية. قال ميتشل فى عرض مرِح ساخر أمام مؤتمر الحرية بمعهد ستيمبوت المناهض للضرائب بكلورادو فى أغسطس ٢٠٠٩ «فلأذكر لكم بعض الأرقام المخيفة». وبعد أن استشهد بخمسة وسبعين تقريرا مستقبليا أثار شبح زيادات ضريبية ضخمة، وإحصاءات كثيرة عن عادات جورج دبليو. بوش (الذى كان يبغضه) للإنفاق غير المقيد، تنبأ قائلا «سيكون لدينا تدخلات حكومية أكبر من أية دولة رفاه اجتماعى أوروبية.. سنصبح دولة رفاه اجتماعى أوروبية».

قبل ظهور تقرير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية قال ميتشل إنه بذل جهده لتحاشى الضرائب الدولية: «كان قوتى اليومى هو قضايا السياسة المالية – التخفيضات الضريبية بالتقابل مع الزيادات الضريبية، وأشياء من هذا النوع. بالنسبة لى، كانت الضرائب الدولية – تحديد ثمن التعاملات البينية، تخصيصات الفوائد interest allocations وما شابه – كانت سيئة مثل فرض ضريبة إنتاج على الحليب فى منغوليا». وقتئذ، لم يكن ثمة أيديولوجيا حقيقية لنشاط الملاذات الضريبية: لم يفهم سوى قلة من الأفراد الأهمية التى كان نظام الأوف شور فى سبيله لاكتسابها، كما أنه، وفى عصر الكوكبة السريعة، لم يسائلها أحد تقريبا. من حسن حظ ميتشل أن حاولتْ منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تحاشى ظهورها بمظهر من يحاول جعل الاختصاصات القضائية الأصغر ضحايا، بأن قامت بصياغة مبادرتها بحيث لا تبدو أنها هجوم على الملاذات الضريبية بقدر ما هى

هجوم على التنافس الضريبى الضار - السباق إلى النهاية بين الدول لاجتذاب رأس المال الطليق المترحل بتقديم ضرائب صفرية ومغريات أخرى. منحت هذه البؤرة ميتشل ميزة مباشرة فى واشنطون سمحت له أن يشكو من أن منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية كانت بيروقراطية كبيرة تعارض التنافس.

بما أن مسألة التنافس هى إحدى الأطروحات الرئيسية التى تستخدمها الملاذات الضريبية لتبرير وجودها فمن المفيد تفحص تلك المسألة. يعبر ميتشل عن تلك الأطروحات ببلاغة «تشن البيروقراطيات والسياسيون الدوليون هجوما منسّقا على هذه الاختصاصات القضائية. إن بلاد العالم التى تفرض ضرائب عالية تريد إقامة شىء يناظر منظمة الأوبك»، قال ميتشل هذا فى عرض عاصف له بواشنطون عام ٢٠٠٩، عرض فيه صورا لأشخاص مخيفين يرتدون غطاء الرأس العربى، وأضاف أن تلك «كانت محاولة من البلاد عالية الضرائب لتشكيل كارتل يمكّن السياسيين من تفعيل سياسات ضريبية أكثر سوءا». ثم مضى يقول:

«لنقل إن لديك محطة بنزين واحدة يصبح بإمكان محطة البنزين تلك تقاضى أسعار مرتفعة، والعمل فى ساعات غير مناسبة وتقديم خدمات رديئة. لكن إذا كان لديك خمس محطات بنزين، فسيحدث تنافس بينها. سيكون عليها تخفيض الأسعار، والاهتمام باحتياجات العملاء. لقد رأينا نفس الشىء يحدث مع الحكومات على المستوى الدولى.

«يبغض أوباما وغيره من ذوى الميول اليسارية الملاذات الضريبية لأنها مواقع متقدمة للحرية. وبسبب الكوكبة، أصبحت العمالة ورأس المال أكثر حركة بكثير عما كان معتادا. إذا حاولت الحكومات فرض ضرائب عالية، فللناس واقعيا خيارات واقعية لنقل أنفسهم أو أموالهم عبر الحدود. تماما كما فى حال احتكار محطة بنزين واحدة للعمل بالبلدة، وفجأة تفتح محطات بنزين جديدة عندها يمكنك أن تقرر الذهاب للمحطة التى تمنحك خدمة أفضل نظير نقودك.

بتعبير آخر، المنافسة الضريبية مفيدة ولا يمكنك الوقوف ضدها. للوهلة الأولى، تبدو تلك الأطروحات منطقية، لكنها تنهار لدى النظرة الثاقبة لتصبح مجرد هراء للأسباب التالية.

لا يماثل التنافس بين الشركات فى السوق التنافس بين الاختصاصات القضائية فى المجال الضريبى على الإطلاق. إذا عجزت إحدى الشركات عن التنافس فقد تفشل لتحل محلها شركة أخرى توفر سلعا أو خدمات أفضل وأرخص. وعلى الرغم من أن هذا «التدمير الإبداعى» أليم إلا أنه أيضا مصدر لدينامية النظام الرأسمالى. لكن، ماذا يحدث حينما لا يستطيع بلد المنافسة؟ دولة فاشلة؟ هذه إمكانية مختلفة تماما. ما يعنيه واقعيا أن يكون أحد البلدان بلدا تنافسياً؟ من الواضح أن الدول لا تتنافس فى مجال ضبط أمن شوارعها. لكنها قد تتنافس فى توفير تعليم أفضل لمواطنيها – لكن هذا النوع من التنافس ينجم عنه دفع ضرائب أعلى نظير خدمات أفضل.

يوفر لنا منتدى العالم الاقتصادى (WEF) ومقره جنيف تعريفا أكثر شمولا لتنافسية الدول: «مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التى تقرر مستوى إنتاجية البلد». يستخدم المنتدى اثنى عشر «عامودا» للتنافسية تتضمن البنية الأساسية، المؤسسات، الاستقرار الاقتصادى الكلى، التعليم، وكفاءة أسواق السلع. وعلى الرغم من أنه بالإمكان إبداء بعض الاعتراضات الطفيفة حول تلك القائمة إلا أنها على قدر كاف من المنطق والمعقولية. تتطلب معظم تلك «الأعمدة» رفع معدلات الضرائب بأسلوب مناسب. وفى واقع الأمر، فإن غالبية البلاد التنافسية على مقياس WEF هى بلاد مرتفعة الضرائب. بالطبع، فإن ثمة تنوعا كبيرا: جاء ترتيب السويد وفنلندا والدانمارك وهى الأعلى من حيث المعدلات الضريبية، الرابعة والخامسة والسادسة، فى دليل عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، فيما جاء ترتيب الولايات المتحدة ذات المعدل الضريبى المنخفض (رغم أنه ليس شديد الانخفاض وفقا للمعدلات العالمية) الثانى. لكن الاقتصادات منخفضة المعدلات الضريبية عن حق مثل أفغانستان وجواتيمالا، هى الأقل تنافسية.

إذا تفحصنا البيانات بعمق أكثر، تظهر لنا حقائق مهمة أخرى. تحصل البلاد التى تنفق الكثير على الحاجات الاجتماعية – وهو أمر يعارضه ميتشل – على أكثر النقاط من حيث التنافسية. تساعد الضرائب الأكثر ارتفاعا البلاد على مزيد

من الإنفاق على التعليم، والصحة والأمور الأخرى التى تساعد العاملين على التنافس. وما ينطبق على الضرائب ينطبق، أيضا على القوانين والتنظيم. قد يتمتع أحد الاختصاصات القضائية بميزة تنافسية كونه مركزا لتهريب الهروين، أو لأنه يتراخى فى فرض القوانين ضد السياحة الجنسية التى تستخدم الأطفال، لكن هذه الملامح لا يمكن اعتبارها إيجابية لدى مقارنتها بالبلاد الأخرى.

يزعم ميتشل أيضا أن الاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية تنزع لأن تكون أكثر ثراء من الدول الأخرى، ويستخدم ذلك دليلا على أن الأوف شور نظام طيب. يماثل هذا الأطروحات التى تشير إلى الطائرات الخاصة واليخوت والقصور التى يمتلكها الطغاة ومحاسيبهم كدليل على أن الفساد يولد الثروة. بيد أن ميتشل قد يكون مصيبا فى مجال واحد.

ظلت معدلات الضرائب تتهاوى فى أنحاء العالم على مدى سنوات. مثلا، يقول ميتشل إن الضرائب على الشركات انخفضت من ٥٠٪ فى عام ١٩٨٠ إلى ما يربو قليلا على ٢٥٪ الآن. ويرجع هذا جزئيا إلى التنافس بين الاختصاصات القضائية حيث تقدم الملاذات الضريبية أفضل المغريات فى هذا المجال. يقول ميتشل إنه اعتاد أن يعزو تخفيض معدل الضرائب التى يدفعها إلى كتاباته التى تجبر حكومات العالم على تخفيض الضرائب، لكنه اكتشف أن القصة الحقيقية هى التنافس الضريبى وأن الملاذات الضريبية هى أقوى آلة فى ذلك التنافس الضريبى.

وعلى الرغم من صعوبة تقديم البرهان على هذا، إلا أنه من المنطقى أن تفترض أنه فيما ثبَّت العالم على الأيديولوجيات كقوة دافعة وراء تخفيض الضرائب والتحرير المالى فى أنحاء العالم، فقد يكون التنافس الضريبى هو القوة الكبرى. لكن اقتصاديين كثيرين لا يجدون جديدا فى هذا. على الرغم من انخفاض المعدلات الضريبية، فقد ظلت الإيرادات الضريبية ثابتة بقدر. منذ عام ١٩٦٥، ظلت الضرائب على الدخول الشخصية فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية مستقرة بشكل لافت بمعدل يتراوح بين ٢٥٪ و٢٦٪ من كل المتحصلات الضريبية،

بل إن الضرائب الكلية على الشركات قد شهدت ارتفاعا طفيفا من ٩٪ إلى ١١٪. يرى البعض أن هذا يثبت أن التنافس الضريبى لا أهمية له. لكننا إذا نظرنا خلف الأرقام تظهر أمامنا صورة مثيرة للاهتمام.

على الرغم من أن البلاد الغنية قد حافظت على مجمل إيراداتها الضريبية، إلا أن الشركات وأثرياء القوم يدفعون نصيبا أقل كثيرا فى هذا. زادت أرباح الشركات، التى تُقدَّر على أساسها التزاماتها الضريبية زيادة كبيرة. وفى تلك الأثناء لم يقتصر الأمر على الزيادة الكبيرة فى ثروات الأثرياء ودخولهم، بل إنهم يقومون بنقل دخولهم من فئات الضرائب على الدخول إلى فئة الضرائب على الشركات، وبذلك تخضع دخولهم لمعدلات ضريبية أقل كثيرا. مثلا، سجّل الأربعمائة أمريكى الأكثر ثراء ٢٦٪ من دخولهم عام ١٩٩٢ على أنها رواتب وأجور، و٣٦٪ منها على أنها أرباح رأسمالية، بحلول عام ٢٠٠٧، كانوا قد سجلوا ٦٪ منها فقط على أنها دخول، و٦٦٪ على أنها أرباح رأسمالية، ظلت الممارسة ذاتها تحدث عبر فئات الدخول العالية جميعها فى جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية منذ السبعينيات. وهكذا يُخفى تخفيض معدلات الضرائب على الشركات تلافى الأثرياء دفع الضرائب خلف أقنعة. وبالتقابل شهد السكان العاملون ارتفاعا فى الضرائب على دخولهم الشخصية وفى إسهاماتهم فى الضمان الاجتماعى طوال الثلاثين عاما الأخيرة، وركوداً فى الأجور التى يتقاضونها. وفى هذا الصدد، يتضح صواب ما قاله ميتشل عن وجود تنافس ضريبى حقيقى.

إذا تفحصنا كيفية إضرار ذلك التنافس الضريبى بالدول النامية تظهر أمامنا قصة أكثر شمولا. كانت إحدى الدراسات النادرة التى أجريت على هذا المجال هى ورقة بحثية قصيرة لصندوق النقد الدولى عام ٢٠٠٤، والتى ذكرت أن «الكيفية التى يؤثر بها التنافس الضريبى الدولى فى الاقتصادات النامية والأسواق البازغة لم تلق سوى قليل من الاهتمام» وانتهت الورقة إلى أن النتائج لافتة حيث انخفضت المعدلات الضريبية فى تلك المناطق بنفس سرعة انخفاضها فى البلدان الغنية، إن لم

يكن أسرع، وبخاصة فى دول إفريقيا جنوب الصحراء. إلا أن الإيرادات الضريبية شهدت انخفاضا حادا أيضا: انخفضت إيرادات الضرائب من الشركات فى فترة الأحد عشر عاما ما بين ١٩٩٠ و٢٠٠١ فى البلدان منخفضة الدخل بمقدار الرّبع. ويثير هذا القلق بشكل خاص لأن البلدان النامية تجد أن فرض الضرائب على عدد من الشركات الكبيرة أسهل كثيرا من فرضها على ملايين السكان الفقراء، ومن ثم تعتبر الضرائب على الشركات صفقة أكبر بالنسبة لتلك البلاد.

أحد أسباب انخفاض إيرادات الضرائب على الشركات هى الحوافز الضريبية الخاصة. فى عام ١٩٩٠، لم تقدم سوى أقلية صغيرة من الدول الفقيرة هذه الحوافز، لكن بحلول ٢٠٠١ كانت غالبيتها تقدمها. انتهت أول دراسة تفصيلية قام بها صندوق النقد الدولى فى يوليو ٢٠٠٩ لهذه الظاهرة، إلى أن تلك الحوافز الضريبية التى من المفترض لها أن تجذب المستثمرين الأجانب تؤدى إلى انخفاض حاد فى الإيرادات الضريبية ولا تعزّز النمو.

إن الضرائب، لا المعونات، هى المصدر الأكثر استدامة للأموال فى البلاد النامية. تجعل الضرائب الحكومات تخضع لمساءلة مواطنيها، فيما تجعل المعونات الحكومات خاضعة لمساءلة المانحين الأجانب. يعرف كثير من الأفارقة هذا جيدا. قال يورى موسيڤينى رئيس جمهورية أوغندا التى لا تتجاوز قيمة ما تحصّله من ضرائب ١١٪ من مجمل الناتج المحلى، «لقد جعلتُ تحصيل الإيرادات ضمن مؤسسات الخطوط الأمامية لأنها وحدها التى بإمكانها تحريرنا من التسول والاستجداء. إذا تمكنا من تحصيل ما يساوى ٢٢٪ من مجمل الناتج المحلى لن نكون بحاجة إلى التسبب فى قلق أى أحد من خلال طلب المعونات؛ وبدلا من أن أقدمَ إليكم وأحمّلكم المتاعب بأن أطلب منكم منحى هذا أو ذاك، سآتى إليكم هنا لتحيتكم ولأقيم علاقات تجارية معكم».

يعمل التنافس الضريبى على تدمير الإيرادات الضريبية للبلدان النامية وجعلها أكثر اعتمادا على المعونات. يتحدث البرازيليون عن التنافس الضريبى بصفته حربا ضريبية، وهذا يكشف ما يحدث واقعيا بأسلوب أفضل كثيرا. ومن هذا المنطلق

يقول السناتور الأمريكى كارل لفين إن «الملاذات الضريبية تشن حربا اقتصادية ضد الولايات المتحدة»، بيد أن الأكثر دقة هو القول بأنها تساعد أقلية من الأمريكيين فى حملتهم ضد السكان العاملين، هذا على الرغم من وجود أمر أكثر أهمية وأقل وضوحا هنا. حينما تستثمر شركة متعددة الجنسية من بلد غنى فى بلد منخفض الدخل، تُمْلى المعاهدة الضريبية بين البلدين أى بلد يحق له فرض الضرائب على أى أجزاء من الدخل. إلا أن نظام المعاهدات الضريبية الكوكبى، ومن خلال نفوذ دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، قد نقل، بمرور الوقت، الحق فى إخضاع الشركات متعددة الجنسية للضرائب بعيدا عن البلدان الفقيرة وإلى الدول الثرية. وهكذا، حينما تمنح أوغندا، مثلا، شركة Big US Coffee Inc إعفاءً ضريبيا، تحقق الشركة مزيدا من الأرباح التى، إما تقوم بإيوائها أوف شور، أو تأتى بها إلى الوطن لتخضع للضرائب فى الولايات المتحدة.

فى أكتوبر ٢٠٠٨، قدم ميتشل عرضا آخر بعنوان «التبرير الأخلاقى للملاذات الضريبية»، نجتزئ هنا بعض ما جاء بڤيديو هذا العرض:

تعيش الغالبية العظمى من سكان العالم فى بلدان لا تقدم حكوماتها الحماية الأساسية للمجتمع المتحضر [يعرض صورا مخيفة لكيم يونج إيل، وروبرت موجابى، وڤلاديمير پوتين]. تساعد الملاذات الضريبية على حماية هؤلاء الناس من حكوماتهم الضارية غير الكفء من خلال توفير مكان آمن لإخفاء أصولهم.

أحد أسباب امتلاك سويسرا سياسة لحقوق الإنسان تحوز الإعجاب والمتمثلة فى حماية السرية المصرفية هو أنها عملت على تقوية قوانينها فى ثلاثينيات القرن الماضى لمساعدة اليهود الألمان الذين أرادوا حماية أصولهم من النازى [صور لهتلر يحيى الجمهور من سيارة، وضباط الجستابو يطوقون نساء مذعورات] – ماذا عن العائلات الأرجنتينية التى تواجه خطر فقدان مدخراتها بين عشية وضحايا نتيجة انخفاض سعر العملة؟

يقول ميتشل، ضعوها أوف شور، تنقذوا أموالكم. مرة أخرى تبدو أطروحاته مقنعة حتى نبدأ تفحصها.

أولا، وكما أوضحنا سابقا، فإن قصة ميتشل عن أصول السرية المصرفية السويسرية لا تتعدى كونها قصة خرافية جذابة. وحتى إذا كانت إحدى البلاد تعانى من فساد الحكم، فلِمَ ينبغى إتاحة الفرصة لنخبها الأثرياء فقط لحماية أموالهم فى مناطق الأوف شور؟ إذا كانت إحدى البلدان تعانى من قوانين جائرة، فإن توفير طريق أوف شور لهرب ثروات أكثر مواطنيها ثراء ونفوذا، يرفع الضغوط عن كاهلهم، وهم المجموعة الوحيدة التى تمتلك أية سلطة للقيام بالإصلاحات. أما إذا ظلت نقودهم محبوسة داخل الوطن، فسرعان ما تمارس الضغوط من أجل التغيير. بل إنه ليس ثمة حاجة لسرية الأوف شور من أجل حماية أموال هؤلاء الأثرياء. إذا كنت مواطنا تنزانياً أحوزُ مليون دولار بمصارف لندن وأتقاضى عنها فوائد معدلها ٥٪ سنويا، وينبغى علىَّ أن أدفع ضرائب عن هذا الدخل معدلها ٤٠٪، إذنْ فأنا أدين لحكومتى بعشرين ألف دولار ضرائب عن ذلك العام. بإمكان بريطانيا أن تُبلغ حكومتى عن أموالى، بيد أن هذا لا يمنح تنزانيا أية سلطة لمصادرة المليون دولار التى أحوزها بمقتضى أية اتفاقية دولية. باستطاعة أية أسرة أرجنتينية أن تحمى أموالها من التضخم المفرط بنقلها إلى ميامى، لكن السرية لا تلعب أى دور فى تلك الحماية. أما إذا وضعتُ النقود فى حساب مصرفى عادى بحيث يجرى تبادل المعلومات عن الدخل وتدفع ضرائب عنه، تظل النقود آمنة، ويظل المبدأ آمنا.

أيضا، نود إجابة من ميتشل عن السؤال المتعلق بحاجة الناس لحماية أموالهم من الحكام الطغاة. من يستخدم الاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية من أجل حماية أموالهم وتعزيز مواقعهم ومناصبهم؟ نشطاء حقوق الإنسان الذين تتعالى صرخاتهم فيما هم يخضعون لألوان التعذيب فى سراديب معتقلات الطغاة؟ المحققون الصحفيون الشجعان؟ المتظاهرون الذين يحتجون فى الشوارع؟ أم المستبدون الضوارى النهابون واللصوص الذين يقمعونهم جميعهم؟

لكن يأتى رد ميتشل كالتالى: «قد تباع بياناتك الشخصية إلى العصابات الذين يقومون بخطف أحد أبنائك». تهدد الشفافية المثليين فى السعودية واليهود فى فرنسا «الذين تضطدهم الحكومات الفاسدة أو/ والاستبدادية. وبدون استطاعتهم حماية

أصولهم فيما يسمى بالملاذات الضريبية، سيتعرض مثل هؤلاء الناس لأخطار أعظم». يقول إن الإجابة أن تضع أموالك فى مصرف بميامى لأن أمريكا ملاذ ضريبى. لكن لهذا القول مجرد قشرة فقط من الحقيقة وليس أكثر. لا تحتاج عصابات الخاطفين إلى بيانات ضريبية كى يعرفوا أن شخصا ما يملك أموالا. كما أن للأثرياء حراسا شخصيين ونادرا ما يتعرضون للخطف. بل إن الطبقات الوسطى والأدنى هم عادة الضحايا. الأهم من ذلك، أن الأنظمة الضريبية الجيدة تعزز وجود نظم حكم أفضل (ومن ثم عمليات خطف أقل) كما تشير جميع الأبحاث. إن الاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية، ومن خلال مساعدتها النخب على نهب بلادهم، تتسبب فى ذات المشاكل التى يزعم ميتشل أنها مبعث قلقه ومخاوفه.

حينما تصل إلى سؤال الحرية نجد ميتشل واضحا جدا. يقول إن دولة الرفاه مرتفعة الضرائب «سجن للروح البشرية. إنها تجعل منا جميعا حيوانات أليفة. ستضعنا فى قفص صغير، وتتحكم فى حريتنا، وتتحكم فى حياتنا – وهذا ما ينبغى أن نقاتل ضده». الضرائب أمر سيئ والملاذات الضريبية هى الإجابة. ومن هذا المنظور، لا يجوز انتهاك حرمة الملكية الشخصية، والضرائب لصوصية. يقول ميتشل «من المنطقى حماية مصالح أسرتك بأن تضع أموالك فى مكان مثل هونج كونج حيث لا يستطيع السياسيون من بلدك الحصول على أية معلومات بشأنها، ومن ثم لا يستطيعون سرقتها». وإذا نحّينا جانبا حقيقة أن هذا يكاد يكون تحريضا عاما على التهرب الضريبى الإجرامى، فمن المجدى أن نسأل عما إن كانت الضرائب بمثابة السرقة أم لا؟

تنبثق حقوق الملكية، وكما يبين الفيلسوف مارتين أونيل، عن نظام عام للأحكام والقواعد القانونية والسياسية والتى تتضمن أحكام فرض الضرائب. إذن، فإن قولك بأن الضرائب سرقة يعنى أنك تستخدم نظاماً فيه الضرائب جزء مركزى سلاحا لك ضد فرض الضرائب. إنه نقاش يُجرَى فى دائرة غير منطقية. من وجهة النظر القانونية، تنبثق الشركات أيضا عن الدول. ووفقا لما جاء بكتاب جويل باكان

الذى حقق أفضل المبيعات بعنوان «الكوربوريشن» (٢٠٠٥) فإن «الدولة هى المؤسسة الوحيدة فى العالم التى بإمكانها الإتيان بالكوربوريشن إلى الحياة. فإنها وحدها هى التى تمنح الكوربوريشنات حقوقها الأساسية مثل الشخصية القانونية legal personhood والمسئولية المحدودة. بدون الدولة فإن الكوربوريشن لا شىء. لا شىء حرفياً». من ثم، فإن القول بأن الضرائب الشركاتية سرقة هو قول لا منطقى مرة أخرى.

باستطاعتك أن تجد أى عدد آخر من التيارات الفكرية والمفارقات والتناقضات غير المنطقية. روتينياً، تقول الاختصاصات القضائية التى تتميز بالسرية إن دورها هو تعزيز الكفاءة فى الأسواق المالية – الأمر الذى يقتضى الشفافية. فى مقال له بعنوان «أعلىً التعاطى مع أشخاص من أمثال دان ميتشل؟» يحيلنا براد دولونج، الاقتصادى بجامعة بركلى إلى عدد من مقالات ميتشل – بما فيها تلك التى تمتدح أيسلاندا بسبب سياساتها لتخفيض الضرائب وتحرير الاقتصاد، قبيل انهيار اقتصاد أيسلاند مباشرة – وإلى مقال آخر له بعنوان «أسلوب أفضل لعقاب فرنسا» يحث فيه الولايات المتحدة على إلغاء اقتطاع الضرائب على كل حصص الأرباح التى تُدفع للأجانب، بحيث تمتص رءوس الأموال التى تتجنب دفع الضرائب من «الدول القامعة التى تفرض ضرائب عالية». من ثم، نجد أن ميتشل يناقض نفسه: وواقعيا، فإن الملاذات الضريبية تُنزل العقوبات بالدول الأخرى.

السياسة النقدية مجال آخر يخوضُ فيه المهللون للأوف شور فى المتاهات والأوحال. بعامة، فقد دعم مثل هؤلاء المبدأ النقدى monetarism الذى يذهب إلى التعاطى مع التضخم والبطالة بإدارة كمية النقود. من المفارقات أن هذا المبدأ بدأ صعوده مع ورقة بحثية كتبها ملتون فريدمان عام ١٩٥٩، ذات عام انطلاق سوق اليورودولار ونظام الأوف شور بشكل صحيح. بيد أن نظام الأوف شور يقوّض المبدأ النقدى monetarism بأسلوب مباشر: فى عالم يتقافز فيه رأس المال ويهرب دونما جهد إلى عوالم الأوف شور المحررة وتستطيع فيه البنوك خلق النقود بأسلوب

عشوائى، تجاهد الحكومات من أجل السيطرة على عرض النقود لديها (كمية وسائل الدفع). فى النهاية، أذعن فريدمان نفسه فى عام ٢٠٠٣، وأقرَّ بأن «استخدام كمية النقود كهدف، لم يحقق نجاحا».

تحاشِى دفع الضرائب حالة أخرى فى صلب الموضوع. تروّج الملاذات الضريبية لنفسها، دون كلل أو ملل، بأنها تقوم بتوصيل الكفاءة الضريبية إلى الكوربوريشنات، هذا على الرغم من أن تحاشى الضرائب ليس كفاءة. يبين المحاسب ريتشارد مرفى قائلاً: «إن كان ينبغى انتهاك الضرائب لضمان قابلية الاستثمار للحياة، فإن فعل هذا هو سوء تخصيص للموارد».

أحد مزاعم الأوف شور المفضلة الأخرى هو القول بأن تخفيض الضرائب يزيد الإيرادات لأن الناس سيكونون أقل نزوعا لتحاشى الضرائب ومن ثم، فإن التنافس الضريبى الذى يؤدى إلى تخفيض المعدلات لابد وأن يكون أمرا طيبا. تم حزم كل تلك المقولات ووضعها فى عقول جمهوريين كثيرين ومعها فكرة كبيرة أخرى يعتنقها عالَم الأوف شور التحررى المعادى للحكومات: من الضرورى تخفيض الضرائب من أجل تجويع وحش الحكومات المسيطرة. أو كما عبر جروفر نورقويست المعادى للضرائب بتعصب قائلا إنه ينبغى تقليص الحكومات «إلى الحجم الذى نستطيع معه إغراقها فى البانيو». ثمة مشكلة هنا بالطبع حيث يعتقد البعض أن تخفيض الضرائب يزيد الإيرادات فيما يعتقد أنصار تجويع الوحش أن تخفيض الضرائب يعمل على تخفيض العائدات ولا يمكن أن يكون كلاهما مصيبا. وفى واقع الأمر، لا يعتقد غالبية المحللين الجادين أن معدلات الضرائب، فى حد ذاتها، تحدث فرقا كبيرا. من الواضح أن رجال الأعمال الحقيقيين يستثمرون أموالهم، ويستأجرون العاملِين، حيثما يوجد طلب على منتجاتهم، وبنية أساسية قوية، وقوة عمالة متعلمة. توضح غالبية الدراسات أنه بالنسبة لكثير من البيزنسات فإن المعدلات الضريبية عامل ثانوى نسبيا فى اختيار الموقع. لن تزرع شركة تروبيكانا البرتقال فى ألاسكا لمجرد منحها مهلة ضريبية هناك. فى العصر الذهبى بين عامى ١٩٤٧ و١٩٧٣

حقق اقتصاد الولايات المتحدة نموا بمعدل سنوى قدره ٤٪ فيما كان أعلى معدل ضريبى حدى يتراوح بين ٧٥٪ وما يربو على ٩٠٪. لم تتسبب تلك المعدلات الضريبية فى النمو، لكن المعدلات الضريبية العالية لم تخنقه أيضا.

وإذا كانت التخفيضات الضريبية هى الإجابة عن تقليص حجم تلافى الضرائب، كما يقترح ميتشل، إذن فليوضح سبب الانفجار الكوكبى الهائل فى تجنب الضرائب الدولية ووباء هروب رءوس الأموال الفجائى منذ السبعينيات صعودا – فى الوقت الذى شهدت فيه المعدلات الضريبية سقطة حرة فى جميع أنحاء العالم. الحقيقة هى: حينما انفجر نشاط الملاذات الضريبية وأصبحت الأموال أكثر حرية، تبع ذلك تجنب الضرائب وهروب رأس المال.

بحلول السبعينيات، وفيما تقدم العمل بمشروع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للتصدى للتنافس الضريبى الذى تمارسه الملاذات الضريبية، انهالت على واشنطون سيول الخطابات والإيميلات والعروض من ميتشل وحلفائه. لم يكد أحد يعبر عن الأطروحات المضادة لآرائهم. وسرعان ما تبنت دول المنظمة موقفا دفاعيا. لكن الملاذات نفسها بدأت فى الحشد والتأهب. فى يناير ٢٠٠١، دعا الأمين العام لمنظمة الكومنولث دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى تشكيل مجموعة عمل مشتركة، بتمثيل متساوٍ للدول الأعضاء الصغيرة – أى الملاذات الضريبية. عملت المجموعة على أن يكتسب مشروع المنظمة تشعبات وثنايا الروتين الحكومى، وغرق الأمر برمته فى مستنقع المماحكات المبهمة. أيضا، شكلت الملاذات كيانا أسمته المنظمة الدولية للضرائب والاستثمارات من أجل تنسيق دفاعاتها، الذى ارتبط مع ميتشل ومع مركز الحرية والازدهار. ثم تولى جورج دبليو. بوش السلطة.

كان لارى سامرز، وزير خزانة كلينتون، قد دعم منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، بل إنه اقترح عقوبات ضد الملاذات فى آخر موازنة له. فى البداية، بدا پول أونيل، أول وزير خزانة فى إدارة بوش، غير متيقن، بل إنه حتى قال «إننى أدعم الأولوية التى تؤكد على الشفافية والتعاون» مما أزعج ميتشل. ضاعف مركز الحرية

والازدهار وسائل ضغطه. قاموا بتنظيم مجموعة تضم ستة وثمانين عضوا بالكونجرس، بمجلسيه، بمن فيهم بعض كبار الأسماء من أمثال چسى هلمز، وطوم ديلاى، لحث أونيل عن التخلص من مشروع دول منظمة التعاون. انضم إليهم ملتون فريدمان وچيمس بيوكانان وغيرهم من الاقتصاديين المحافظين. انهمرت الخطابات على وزارة الخزانة ووصلت المعركة إلى منصات الأمم المتحدة حيث هاجم مسئول من الكايمان دول منظمة التعاون. عمل الكومنولث على إعادة تسخين انتقادات ميتشل التى أطلقها فى واشنطون وأدانوا منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ووصفوها بأنها بيروقراطية قامعة متنمرة.

أيضا، أقنعت الملاذات الكاريبية «مؤتمر السود Black Caucus» الذى يُعدّ لانتخابات الكونجرس والذى يتمتع بسلطة كبيرة بإرسال خطاب إلى أونيل يحذره منه من أن مبادرة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية «تهدد بتقويض الاقتصادات الهشة لبعض حلفائنا وجيراننا القريبين». لم يأتوا على ذكرٍ لتأثيرات تلك الاختصاصات القضائية على البلدان الإفريقية الأكبر كثيرا، أو لحقيقة أن المستفيدين الكاريبيين الرئيسيين من نشاطات الأوف شور كانوا هم المصرفيين والمحامين والمحاسبين البيض الأثرياء.

اغتنم ميتشل أيضا حقيقة أنه لم يكن ثمة ذكر لأى من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية مثل سويسرا ولوكسمبورج والولايات المتحدة وبريطانيا على القائمة السوداء، اغتنمها منطلقا آخر لهجومه. قال «إن منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية هى نادٍ للبلدان الصناعية الثرية التى تقوم بشن جهادٍ معادٍ للضرائب، لكنهم أغفلوا وضع البلدان الأعضاء فى المنظمة على القائمة السوداء. إنهم مجموعة من العنصريين المنافقين، تستهدف البلاد القوية التى يحكمها البيض فى أوربا بلادا أقل قوة مثل الدول الكاريبية. ثمة حاجة لأن يخبر أحدهم هؤلاء البيروقراطيين فى باريس أن عهد الاستعمار قد ولّى». أصاب ميتشل بهذا بيت القصيد، وسرعان ما حقق الذى أراده. فى ١٠ مايو ٢٠٠١، كتب أونيل يقول فى صحيفة واشنطون

تايمز المحافظة والذى كان صاحبها بوقاً للملاذات الضريبية، إن مهمة دول منظمة التعاون الاقتصادى «لا تتسق مع أولويات هذه الإدارة، إذ إن لا مصلحة للولايات المتحدة فى خنق التنافسات التى تجبر الحكومات على خلق الكفاءات». بدا المقال وأن كاتبه هو ميتشل نفسه. أضاف أونيل قائلا إن الولايات المتحدة لا تؤيد محاولات إملاء التعليمات على أى بلد حول معدلاته الضريبية أو نظامه الضريبى. أوضح هذا التناقض الكامن فى دعوة بلاد الأوف شور إلى عدم التدخل فى حقوقها كدول ذات سيادة، فيما تتدخل هى فى قوانين البلدان ذات السيادة الأخرى وتتلاعب، جذلة، بأنظمتها الضريبية.

كان مشروع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يحتضر، وكما ذكر مارتى سوليڤان فى دورية تاكس أناليستس TaxAnalysts الأمريكية، فإن المبادرة «تحللت ببطء إلى سلسلة من التصريحات غير المؤثرة، مزيج من هتافات التشجيع وتسجيل الأهداف. بدأت المنظمة فى التخلى عن نهجها التصادمى». خفّضت المنظمة معايير إدراج البلاد على القائمة السوداء: غدت الملاذات الضريبية، بهذا «شركاء مساهمين» وتفادت إدراجها على القائمة السوداء إن وعدت فقط بإصلاح أمورها، لكن لم يكن عليها أن تفعل ذلك إلا فى حالة إن فعلت ذلك أيضا جميع الدول الأخرى العصية مثل سويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة وهونج كونج التى كانت قد استقلت مؤخرا. بتعبير آخر، إن هذا لن يحدث أبدا.

بعد شهرين من خطاب أونيل، قدّر السناتور كارل لڤين وهو يخوض معركة وقائية، ما تخسره الولايات المتحدة سنويا نتيجة لمراوغات الأوف شور بسبعين مليار دولار «وهو مبلغ ضخم بدرجة أنه إن تم تحصيل نصفه فقط سيغطى تكاليف برنامج روشتات الأدوية التابع للرعاية الطبية بدون زيادة الضرائب على أى أحد أو تخفيض ميزانية أى أحد». حينما بيّن لڤين أنه لا يكَشف سوى عن أقل من ٦٠٠٠ حساب وبيزنس فى مناطق الأوف شور من أصل ١,١ مليار حساب لمصلحة العوائد الداخلية، علق أونيل بالقول «أجِد هذا أمرا مضحكا».

فى يوليو ٢٠٠١، أتى الموعد الأخير الذى كانت منظمة التعاون الاقتصادى قد حددته لتلافى اتخاذ إجراءات دفاعية وانقضى، وأعلنت المنظمة أنها لا تنوى اتخاذ تلك الإجراءات فى المستقبل. أوجز چايسون شارمان الذى أصدر كتابا موثقا عن تلك الواقعة، النتيجة النهائية بقوله «كان على منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التخلى عن طموحها لتنظيم التنافس الضريبى الدولى». كسبت الملاذات الضريبية المعركة.

●●●

تستند كثير من أطروحات الملاذات الضريبية على مدى سلطة الدولة.

ظلت الديموقراطيات، لزمن طويل، تدعم مبدأ نظام الضريبة التصاعدى كما حدد خطوطه العريضة الاقتصادى الإسكتلندى آدم سميث: «ليس من غير المنطقى أن يسهم الأثرياء فى الإنفاق العام، ليس فقط بما يتناسب مع دخولهم، بل بما هو أكثر من تلك النسبة». بيد أن مبدأ الضريبة التصاعدية فى الولايات المتحدة، وفى بلاد كثيرة – والذى كان قد ظل متقبلا منذ آدم سميث– قد تبخر. فى عام ٢٠٠٩، دفع أكثر الأمريكيين ثراء والذين تبلغ نسبتهم إلى مجموع السكان ١٪ ما يربو قليلا على ٤٠٪ من مجموع ضرائب الدخل الفدرالية. زعمت «منظمة الضرائب» اليمينية أن هذا يفضح زيف الخطاب التقليدى القائل بأن الأثرياء لا يدفعون نصيبهم العادل من الضرائب. بيد أنه فى عام ٢٠٠٩، كانت نسبة الواحد فى المائة تلك يملكون حوالى نصف جميع الأصول المالية فى البلد. ليس لهذا علاقة بفرض ضرائب عالية على الأثرياء، بل بثراء الطبقات العليا وعدم المساواة. وأيضا، فإن نسبة الأربعين فى المائة تشير إلى ضرائب الدخل فقط – عادة ما يحوّل الأثرياء معظم دخلهم إلى أرباح رأسمالية والتى تخضع لمعدلات ضريبية أقل كثيرا. ثم إن هناك ضرائب كسب العمل وضرائب الدولة أو الولاية state taxes التى يتحمل عبأها، فى غالبيتها الأفراد ذوو الدخول المنخفضة والمتوسطة بأكثر مما يتحملها الأثرياء. بالنسبة للأفراد الأربعمائة الأكثر ثراء فى أمريكا، فقد كان معدل ضرائبهم الفعلى أكثر انخفاضا بكثير: ١٧,٢٪ وأقل. وإذا أضفنا الضرائب التى يتلافى الأثرياء دفعها من خلال تعاملاتهم مع مراكز الأوف شور، تتضح الصورة أكثر.

التقيت ريتشارد ران، رميل ميتشل بمعهد كايتو، والرئيس السابق لمجلس إدارة مصلحة النقد بجزر الكايمان أثناء حوار طويل كنت أجريه مع ميتشل. رفض ران، آنذاك مصافحتى، واتهمنى بأننى شيوعى أوربى. فيما بعد، سعيت للقاء معه، وترك لدىّ انطباعا بأنه لم يكن متواطئا مع مصالح الأثرياء، بل كان يعمل من منطلق قناعات راسخة. قال «إننى محتار فى أمركم.. هل أنتم أشرار أم مجرد جهلة. يتسبب القمع الضريبى فى كثير من البؤس فى أنحاء العالم. حينما يهاجم البيروقراطيون الدوليون بلدا لأنه لا يفرض ضرائب بصفته بلدا سيئا فإننى أعتقد أن هذا يتسق مع تعريفى للشر». ثم مضى يتحدث عن مؤامرة للطبقة البيروقراطية الدولية لزيادة معدلات الضرائب، ثم أضاف إنها ليست مؤامرة منظمة بل جهدا مستمرا لزيادة الإيرادات من أجل زيادة رفاه البيروقراطيين وامتيازاتهم.

ربما كان ثمة قدر بسيط من الحقيقة فى ذلك، بيد أنه من الجدير التعاطى مع نقطته التالية حيث إنها من أسس البنية الفكرية للأوف شور: «إن رأس المال هو لب بذرة النمو الاقتصادى. بدون رأس المال لا يوجد نمو. إن فرض الضرائب على رأس المال (لب بذرة النمو) ما هو إلا انتحار». ومع هذه الأطروحة يأتى المستند رقم واحد فى دفاعات الأوف شور: إنهم يساعدون على تسهيل تدفقات رأس المال الدولية ويعززونها، ويوجهونها بكفاءة إلى القنوات المناسبة أى إلى البلدان النامية الجوعى إلى رءوس الأموال، حيث يصبح بإمكان تلك التدفقات أن تنمو بأسلوب مثمر ولمصلحة الجميع. يحوى زعم ران هذا جوهرا من الحقيقة: من المؤكد أن رأس المال يعمل على النمو الاقتصادى ويعززه. وللوهلة الأولى، فإن مساعدة رأس المال على التدفق بكفاءة، تبدو وأنها فكرة طيبة، وابتداء من هنا تنهار الأطروحات والدفاعات.

أولا، ليس رأس المال النقدى هو رأس المال الأوحد، بل إن رأس المال الاجتماعى – قوة العمالة المتعلمة ذات الخبرة، مناخ موثوق للبيزنس، وما شابه – يفوقه أهمية. إن لب البذور المحتفظ بها هى عامل وحيد من عوامل الحصاد الجيد، ومعها الأمطار، والتربة الصالحة، والأسمدة، وأيضا القوة البشرية والمعرفة والثقة بالنفس

وبالآخرين. كتب الاقتصادى مارتن وولف يقول «فى واقع الأمر، فإن عدم إتاحة رأس المال ليست العائق الحاسم الوحيد فى سبيل النمو الاقتصادى، بل إن لرأس المال البشرى والاجتماعى وأيضا للنظام السياسى الكلى أهمية أكبر». ويحتاج كل هذا بالطبع إلى أموال الإيرادات الضريبية.

ثانيا، لا تتعلق الضرائب بالإيرادات وحدها، فإلى جانب الإيرادات هناك أيضا إعادة التوزيع التى تتعاطى بشكل أساسى مع عدم المساواة. هذا ما تتطلبه دائما المجتمعات الديموقراطية، حيث إنه، وكما يقول الخبراء، فإن ما يقرر سلامة المجتمعات وفقا لجميع المؤشرات، بدءا من متوسط العمر المتوقع، إلى السِّمنة، والانحراف، والاكتئاب وحتى حمل المراهقات، ليست هى المستويات المطلقة للفقر والثراء، بل عدم المساواة. أما العامل الذى يلى عدم المساواة، فهو التمثيل، – على الحكام المساومة مع المواطنين من أجل انتزاع الضرائب منهم– ويؤدى هذا إلى القابلية للمحاسبة والتمثيل الديموقراطى. أما الرابع فهو إعادة التسعير repric-ing– تغيير الأسعار من أجل تحقيق أشياء مثل مكافحة التدخين. تعمل الاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية مباشرة على تقويض التوجهات الثلاثة الأولى، وربما الرابع أيضا.

بيد أن ثمة أمرا آخر يجرى على أرض الواقع. نعتقد بعامة أنه ينبغى أن يتدفق رأس المال من البلدان الغنية، حيث توجد وفرة منه، إلى البلدان منخفضة الدخل التى تعانى من ندرة رأس المال، بحيث يعزز الاستثمارات المنتجة والنمو، ويحقق حياة أفضل للجميع. لم يحدث هذا فى عالمنا. إن البلدان منخفضة الدخل التى ظلت تحقق معدلات النمو الأكثر سرعة مثل الصين هى، بعامة بلاد ظلت تصدّر رأس المال بدلا من استيراده. تحتاج البلاد، فوق أى شىء آخر، مؤسسات سليمة، وبنية أساسية جيدة، وسلطة قانون فاعل، أى تحديدا ما ظل نظام الأوف شور يعمل على تقويضه.

لا غرو فى هذا. لا يستطيع أى بلد سوى استيعاب كمٍّ معين من رأس المال، مثلما لا يستطيع فدان من الأرض سوى استيعاب كم معين من البذور. لا تجد

قروض رأس المال التى تتلقاها البلاد منخفضة الدخل سبيلها إلى الاستثمار المنتج، بل بدلا من ذلك يتم غسلها وجرفها لتعود إلى حسابات خاصة فى بنوك ميامى ولندن وسويسرا، مخلّفة وراءها الديون العامة. أدت أمواج من رأس المال النقدى، التى تمت معالجتها بكفاءة فى مراكز الأوف شور، إلى أزمات مالية الواحدة تلو الأخرى. وفقا لتعبير الاقتصادى دانى رودريك فإن تدفقات رأس المال إلى كثير من البلدان منخفضة الدخل هى «غير مؤثرة فى أفضل الأحوال، وضارة فى أسوئها».

وليس هذا هو كل شىء. لكثير من ثروة العالم أصول ريعية، وفقا لتعبير الاقتصاديين، أى نوع الدخل غير المكتسب الذى يتدفق دونما جهد إلى حكام بلاد النفط الأثرياء. يقول الكاتب البولندى ريزارد كابوشينكسى «إن النفط مورد يُخدِّر التفكير، ويُعشى الرؤية، ويفسد البشر. يعبر النفط، لدرجة الاكتمال، عن الحلم الأبدى للإنسان بثروة يحصل عليها عن طريق الصدفة، من خلال قُبلةِ الحظ، لا العَرَق والألم والمشقة. وبهذا المعنى فإن النفط حكاية خرافية. ومثل جميع الحكايات الخرافية، فهو نوع من الأكاذيب»

أجمع الاقتصاديون العاقلون جميعهم منذ آدم سميث على أن فرض الضرائب العالية على الدخول الريعية من الأمور الحميدة. مصدر أحد أنواع الدخول الريعية هى احتكارات السوق marlket monopolies أو احتكارات القلة oligopolies كتلك التى تتمتع بها كبرى الشركات الدوائية التى تملك براءات الاختراع، أو الترخيصات المصدق عليها حكوميا التى تملكها المؤسسات المحاسبية الأربع الكبرى، أو المصارف الدولية التى تضمنها أموال دافعى الضرائب، أو الفدرالية الدولية لاتحاد كرة القدم (الفيفا) الوحيدة من نوعها، ذلك الكيان الدولى فاحش الثراء الذى يحكم عالم كرة القدم.

تقع المقار الرئيسية الكوكبية لمعظم هؤلاء اللاعبين الرئيسيين فى تلك الصناعات التى تدر أرباحا ضخمة، فى مناطق أوف شور، وبخاصة فى سويسرا، الأمر الذى يعتبر نقيضا مباشرا لأية فكرة عن الكفاءة الاقتصادية. على سبيل المثال،

استخدمت الفيفا وضعها الاحتكارى لإجبار دولة جنوب إفريقيا الفقيرة على وضعها فى فئة ضريبية وهمية tax bubble خاصة عن مباراة كأس العالم عام ٢٠١٠، وذلك لتتمكن من نقل إيراداتها إلى خارج البلد. وهذه منظمة لا يبعد مقرها الرئيسى الفاخر بزيورخ، والذى يقدر قيمته بمائتى مليون دولار سوى بضع مئات الأمتار عن المكان الذى أقوم فيه بكتابة هذا.

بالطبع، لا يتعلق الأوف شور بالضرائب فقط، بل بالتنظيم أيضا. وهذا مصدر عدد من الأطروحات المختلفة التى يطرحها الأوف شور دفاعا عن نفسه. أبسط أطروحة للأوف شور وأكثرها شيوعا هو إنكاره أية مسئولية عن المشاكل باستخدام دفاع «بعض التفاحات الفاسدة»: النظام نظيف جوهريا، لكن أحيانا تخترقه بعض العناصر الفاسدة. بعد انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولى BCCI مباشرة، قال رئيس اتحاد مصرفيى جزر الكايمان، نيك دوجان «إن وضع BCCI فريد على مستوى العالم ولا يشين الجماعة المصرفية المحلية بإطلاقه».

تتعلق الأطروحة الثانية بالضرائب: تعزز الملاذات الضريبية الكفاءة من خلال قيادتها للابتكارات المالية، وعملها كبائع للابتكارات فى الأسواق المالية. فضحت الأزمة المالية الأخيرة ما كانت تقتضيه غالبية تلك الابتكارات: ينبغى مقاومة أشكال الانتهاكات المبتكرة لا تشجيعها.

أما الحجة التالية للأوف شور فهى إبعاد التهم عن مؤسساته وجرفها بعيدا عنها. يلجأ أنطونى تراڤرس، رئيس هيئة جزر الكايمان للخدمات المالية إلى استخدام هذا الأسلوب على نطاق واسع. فى مقال له بدورية The Lawyer عام ٢٠٠٤ بعنوان «إلصاق التهم بجزر الكايمان» سعى إلى توضيح أن أسباب بعض أضخم الفضائح الاقتصادية فى التاريخ – بنك الاعتماد BCCI، إنرون، پارمالات، والتى لعبت الكايمان فى كل منهما دورا رئيسيا – لم تتعلق بأخطاء ارتكبتها جزر الكايمان بإطلاقه. يبين أن غالبية الممارسات التى أدت إلى تلك الفضائح قام بها محتالون بعيدا عن جزر الكايمان وبالقرب من وستمينستر. وهذا صحيح. لكنه

يغفل المغزى عن عمد. إن هذا تحديدا هو الأسلوب الذى يعمل به الأوف شور! دائما ما تقوم بُنى الأوف شور، بخدمة مواطنين ومؤسسات فى أماكن أخرى، أى أن المستفيدين دائما ما يتواجدون فى أماكن خارج مراكز الأوف شور. ولهذا السبب يسمى «أوف شور OFFShore». تكمن اللعبة بأكملها فى الإنكار المصدّق. قد يتواجد المحتالون فى أماكن أخرى، لكن الأوف شور هو ما يجعل الاحتيال ممكنا ويعمل على نجاحه.

فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وبعد وفاة مشروع منظمة دول التعاون الاقتصادى والتنمية الخاص بالملاذات الضريبية، نفّذت القاعدة هجومها على الولايات المتحدة، وبدأت حكاية جديدة من النفاق والخداع لاتزال مستمرة حتى اليوم. بعد الهجمات، أرادت إدارة بوش، فجأة، من الاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية تعاونا وشفافية أفضل حول تمويلات المنظمات الإرهابية فى ذات الوقت الذى أرادت فيه إغفال مسألة تلافى دفع الضرائب. كانت المشكلة هى كيفية فعل ذلك فى الوقت الذى ترتبط فيه كلتا الممارستين بنفس الاختصاصات القضائية والبنى والأساليب ذاتها. أتت الإجابة فى هيئة أكثر الحيل التى تفتقت عنها أذهان الأوف شور خُبثاً.

أفضل سبيل لمشاركة البلاد المعلومات مع بعضها هو من خلال ما يسمى تبادلات المعلومات تلقائيا – حيث يخبرون بعضهم مثلا عن أوضاع دافعى الضرائب لديهم كإجراء منطقى بدهى. يحدث ذلك روتينيا داخل أوربا وبين بعض البلاد الأخرى، وعلى الرغم من أن هذا النظام ليس حصينا– يحتاج إلى مزيد من الشحذ لتغطية جميع أنواع الثغرات والمهارب – فإنه يعمل بكفاءة لا بأس بها. لا يتم انتهاك الخصوصية. تحتفظ السلطات الضريبية بالمعلومات لنفسها بنفس الأسلوب الذى يحافظ به الأطباء على سرية مرضاهم الذين يعانون من البواسير أو الأمراض التناسلية. وعلى الرغم من أن الأطباء والسلطات الضريبية تحتاج إلى مثل تلك المعلومات، وباستطاعتها أن تتشارك فيها مع جهات أخرى، إلا أنها لا تُعلنها.

بيد أن ثمة أسلوباً آخر للتشارك فى المعلومات، أى المشاركة «حسب الطلب»:

توافق إحدى البلدان على تسليم معلومات عن دافعى ضرائب بلد آخر، لكن فقط على أساس كل حالة على حدة، فقط حينما يطلب منها ذلك تحديدا، وفقط بشروط شديدة التحديد – لابد للطالب أن يوضح بدقة سبب احتياجه لتلك المعلومات وتفصيلاتها. بتعبير آخر لدى طلب المعلومات، لابد وأن يكون الطالب على علم مُسْبق، تقريبا بالمعلومات التى يريدها. لا تستطيع أن تثبت الجريمة حتى تحصل على المعلومات، ولا تستطيع الحصول على المعلومات حتى توضح الجريمة. إن تبادل المعلومات «حسب الطلب» هو ورقة التوت التى تمكّن الملاذات الضريبية من أن تزعم أنها شفافة، فيما هى تمارس أنشطتها كالمعتاد.

بالطبع كان هذا النموذج هو الذى نال مصادقة إدارة بوش. بدلا من الشفافية الحقيقية، أصبح لدينا شفافية مشروطة جدا – فقط حينما يكون ثمة إذن بالشفافية. أصبح «حسب الطلب» إلنموذج الذى تبنته أيضا دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

من الصعب معرفة كم ما يُتبادل من معلومات «حسب الطلب» على النطاق الكوكبى، بيد أن چف كووك، كبير التنفيذيين بقطاع چرسى المالى، اعترف فى مارس ٢٠٠٦، بأنه طوال السنوات السبع منذ أن وقّعت چرسى اتفاقية ضرائب مع الولايات المتحدة، لم تتبادل معلومات مع المحققين الأمريكيين سوى عن «خمس أو ست» حالات فقط. إذا قارنا هذا بما يربو على المليون من الحسابات والبيزنسات الأمريكية بمناطق الأوف شور وفقا لما حدده السناتور لڤين، ندرك بوضوح أن كمّ تلك التبادلات مجرد هراء. علاوة على ذلك، فقد تستغرق طلبات المعلومات أشهرا أو سنوات لإكمالها، فيما أن بإمكان الأصول المُستعلَم عنها أن تُنقل إلى أماكن أخرى فى غضون ساعات أو حتى دقائق. وتمضى الأمور لتصبح أكثر سوءا. بعد أن دهمت الأزمة المالية فى عام ٢٠٠٧ دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، والتى غدت الآن تحت رحمة الاختصاصات القضائية التى تمارس السرية، أتت المنظمة بحيلة جديدة استجابة منها للضغط العام. قامت، بحثّ من قادة مجموعة العشرين،

بعمل قائمة سوداء للملاذات الضريبية، ثم أعلنت أنه من أجل شطب أى من تلك الملاذات من القائمة، يكون عليه توقيع اثنتى عشرة اتفاقية لتبادل المعلومات مع بلدان أخرى، باستخدام معيار «حسب الطلب» لدول منظمة التعاون، ذلك المعيار الذى لا جدوى منه.

زعمت منظمة التعاون أن ثمة إجراءات مشددة قيد التنفيذ ضد الملاذات الضريبية. نشرت الصحف مقالات بعناوين مثيرة مثل «وفاة السرية المصرفية»، وأعلن جوردون براون، رئيس الوزراء البريطانى أن الهدف هو جعل الملاذات الضريبية خارجة على القانون.

فى ٧ إبريل، بعد خمسة أيام فقط من إعلان مجموعة العشرين وفاة السرية المصرفية كانت القائمة السوداء لدول منظمة التعاون خالية نظيفة، لأن المنظمة كانت قد برّأت ٣٢ ملاذا ضريبيا لمجرد وعد فقط منهم بتوقيع عدد كافٍ من اتفاقيات المنظمة [لتبادل المعلومات] التى لا جدوى منها كى تتأهل لرفعها من القائمة. فى الحسبة الأخيرة، وقعت تلك الملاذات ثلث تلك الاتفاقيات مع دول إسكندنافية بما فيها جرينلاند وجزر فارو ذات الاقتصادات الكوكبية العملاقة، وثلثا آخر مع ملاذات ضريبية أخرى، وكالمعتاد، لم يُعِر أحد البلاد النامية والتى تلحق بها أضخم المعاناة من انتهاكات الأوف شور، أى اهتمام. أُغفلِت الهند والصين والبرازيل والبلاد الإفريقية. قال البروفسور مايكل مكإنتاير الخبير فى هذا المجال «إن القائمة السوداء مزحة مؤسفة. أكسب برنامج منظمة التعاون البلاد التى تساعد دافعى الضرائب على تجنب دفع الضرائب فى أوطانهم مظهرا محترما».

كانت القائمة السوداء عملية تبييض وجه. وبعد انتكاسة مؤقتة أثناء الأزمة المالية، مضى نظام الأوف شور يزدهر ثانية بسرعة ضارية مجنونة. وإلى يومنا هذا، تُصرّ منظمة التعاون على أن شكل تبادل المعلومات «حسب الطلب» الذى تبنته هو «المعيار المقبول».

لا يمكن الوثوق بالحكومات الثرية لفعل ما هو صواب إزاء الملاذات الضريبية

وقضية الشفافية. سيطلب الكثيرون مزيدا من الشفافية والتعاون الدولى حتى فيما يعملون على إشباط كليهما. سيدعون إلى حوار عقلانى حتى فيما يقومون بممارسات لاغتيال الشخصية وإجراء صفقات سرية وما هو أسوأ. سيتحدثون بلغة الحرية والديموقراطية كوسيلة أفضل للدفاع عمن لا يخضع للمحاسبة، وعن القوة غير المسئولة والامتيازات. بيد أنه، فقد بدأ المجتمع المدنى فى التحرك، ويقود هذا التحرك فى الوقت الراهن «منظمة النزاهة الكوكبية» بواشنطون و«شبكة العدالة الضريبية TJN» فى أوربا، واللتان أدين لهما بمعلومات لا تقدر بثمن تستند إلى خبرتهما فى هذا المجال استخدمتها فى كتابى هذا. يتذكر جون كريستنسن، مدير TJN أنه عقد مؤتمرا متخصصا عن الأوف شور للعاملين بمبانى مجلس الشيوخ الأمريكى بواشنطون دى سى، ورأى إحدى كبار العاملات بالكونجرس وعيناها دامعتان نتيجة لما سمعته. قالت إنها انتظرت أعواما، وهى تقاتل من أجل لفت الأنظار إلى قضايا الأوف شور وجعل المجتمع المدنى يهتم بها، وأنها واجهت مقاومة ضارية من جماعات الضغط اليمينية المضادة بواشنطون. والآن، فنحن بحاجة إلى حملة حشد أكبر كثيرا.

كيف تمضى كل تلك الترهات – معايير تبادل المعلومات التى تبنتها منظمة التعاون، مفارقة تخفيض الضرائب من أجل زيادة الإيرادات وتخفيض الضرائب من أجل «تجويع الوحش»، وأفكار ميتشل المتناقضة المشوشة ودفاعاته عن الأوف شور– كيف يمضى كل هذا فى الازدهار؟ يمدنا الكاتب جوناثان تشايت بإجابة معقولة إذ كتب يقول «إن الدرس الذى يتعلمه المتحذلقون فى أنحاء العالم هو أن ثمة فرصة أقوى تتاح لنجاح نظريتك إذا عملتْ نظريتك مباشرة لصالح الأثرياء والكتلة القوية، وليس ثمة كتلة أكثر ثراء وقوة من الأثرياء والأقوياء». احتفظ بالكلمة الأخيرة هنا لبوب مكإنتاير من منظمة «المواطنين من أجل العدالة الضريبية» والذى قضى جُلَّ حياته وهو يقاتل جيوش جماعات الضغط فى واشنطون قال وهو يذرف تنهيدة مثقلة بالتعب «ليس ثمة سوى القليلين منا، والكثيرين الكثيرين منهم».